

باسل «زق الله» *

تفريغ المدينة: شروط الترخيص والمخططات الهيكلية كأداة لتفريغ القدس من سكانها

مقدمة

«أنا لا أقول إنه يجب أن نضعهم [العرب] في شاحنات ونقتلهم.. يجب أن نستحدث وضعًا بحيث لا يكون من المجدي بالنسبة إليهم أن يعيشوا هنا، وإنما [أن يرحلوا] إلى الأردن أو العربية السعودية أو أي دولة عربية أخرى» (مثير هار-تسيون ١٩٧٩).^١

هذا ما قاله الجندي مثير هار -تسيون عام ١٩٧٩، والذي املك مزرعة ماشية في القرية المهجرة كوكب الهوا في وادي بيسان، وهو الذي حارب في الوحدة (١٠١) تحت إمرة شارون،^٢ وهذه الفكرة هي أحد مرتكزات فكرة الترحيل التي عرضها نور مصالحة في كتابه «أرض أكثر وعرب أقل»، ويمكن القول إنها من الأفكار المؤسسة لعمل سلطات الاحتلال، والتي

ترتكز عليها بشكل دائم، لا سيما في سياساتها وممارساتها الاستعمارية في القدس المحتلة.

في هذا السياق، يمكن القول إن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين يعمد إلى السيطرة على السكان بكافة الطرق والسبل الممكنة، فبعد ٧٠ عامًا من الاحتلال أصبح من الصعب طرد السكان وإفراغ المدن منهم من خلال الحرب، ولا بد من استحداث طرق للسيطرة على الأرض والمكان تعمل على إفراغ المدن من سكانها دون استخدام القوة العسكرية، على أساس «ترانسفير عرقي». ولا يمكن الفصل في هذه الحالة بين الطرد القسري والهجرة الطوعية كما بين فرتشيني الذي يعتقد إنه من وجهة نظره بنوية ومن ناحية حسبة السكان فلا يوجد فرق بين إخراج السكان بالقوة العسكرية أو إجبارهم على ذلك طوعياً. كما أن استهداف مجموعة من السكان دون الأخرى هو «ترانسفير عرقي»، ويمكن اعتبار التهجير «الطوعي»

* طالب جامعي، وباحث مهتم بآليات تثبيت سيطرة الاحتلال.



الهدم المنهج والهادف في القدس المحتلة.

الوجود الفلسطيني وعلى تغليب الوجود الاستيطاني اليهودي، فنسبة الفلسطينيين تقترب من ٤٠٪ من مجمل سكان المدينة ويسكن غالبيتهم الجزء الشرقي. على الرغم من ذلك، تواصل سلطات الاحتلال وضع حد لهذا التمدد السكاني الفلسطيني داخل المدينة وعمل على تفكيكه من أجل خلق مجموعة متجانسة بشكل كبير في داخل المدينة ولا تهدد نسبة المستوطنين اليهود. «لم تقدم تلك الخرائط خدمة للأهالي الفلسطينيين، ولم توفر أي درجة من التفصيل يجعلها أدوات تطوير عمراني، وإنما كانت أداة للسيطرة على معالم المدينة التاريخية وتغيير طابعها البشري والعمراني لتهودها»^٦.

تشكل هذه الصراعات كلها على الأرض والاستحواذ عليها والسيطرة على أكبر كم منها، الجوهر الذي يتم التنازع عليه، وهي ضرورة لأي مشروع، فالأرض هي الحياة، أو على الأقل الأرض ضرورية للحياة، والصراع عليها صراع على الحياة^٧ بحسب باتريك وولف، الذي بيّن كيف تشكل الأرض جوهر النزاع خلال الاستيطان الاستعماري، فهي مهمة للمستعمر إذ يعتبرها مكاناً لحياته وعمله وامتداداً طبيعياً له، كما أنّ المستعمر يعمل بشكل مستمر على إفراغ الأرض من جوهرها وسكانها وذلك من أجل حسم الصراع، فالسيطرة على الأرض تمكن المستعمر من إخضاع المستعمر، مما يساعد على التحكم

كذلك حيث أنه يستهدف جماعة بعينها، فمن الصعب رسم حد فاصل بين الهجرة الطوعية والقسرية^٨ والسياسات الناعمة التي يمكن اعتبار التخطيط الهيكلي وشروط ترخيص البناء من بينها، وهي موضوع بحثنا هنا، ما هي إلا أداة لتهجير السكان ولو لم يكن بالقوة.

شكلت المخططات الهيكلية آلية تستخدمها سلطات الاحتلال للسيطرة على المكان من خلال تحديدها المساحات التي يمكن البناء فيها والمساحات المخصصة للاستخدام العام، مثل شق الطرق والسكك الحديدية، وهي في سياق استعماري لا تراعي احتياجات السكان الأصليين، بل على العكس، تُستخدم للتضييق عليهم، ومحاولة الحد من توسعهم وتمددهم في المكان، وتمس حقوقهم الأساسية في الحصول على سكن ملائم.

وتتجلى هذه السياسات في مدينة القدس التي تعاني من العديد من السياسات التي تحاول منع السكان من البناء والتمدد، مثل عدم منح التراخيص للبناء، أو منحها بعد وقت طويل، وهدم البيوت التي تبنى بدون تراخيص. ومن المعروف أن المخطط الهيكلي يشكل أداة طيعة عصرية في سبيل ضبط توسع البلديات وتوزيع موارد الأرض والتطوير^٩. فالمخططات الهيكلية لا تراعي النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين في المدينة، وتستهلك احتياطي الأراضي فيها، وتعمل على الحد من

ما يحصل في القدس معركة في التخطيط، تقوم بها بنى من أجل حماية تفوق مجموعة على الأخرى على أساس تمييز عرقي، والمحافظة على هيمنتها وسيطرتها على هذه المجموعة من السكان، وتقوم بذلك بوصفها من يحتكر هذه التقنيات ويستخدمها، وبنى السلطة بوصفها إستراتيجية عامة أو كلية، هي التي تستعمل أو توظف تقنيات محلية للهيمنة.

تربط، إنها تستبعد^{١٢} بمعنى إنَّ السيادة الممارسة من قبل الدولة عبر آلياتها المختلفة تمتلك القدرة على الإقصاء واستبعاد العرق غير المقبول من قبلها، فالدولة ليست أكثر من وسيلة، حيث إن هذه الحرب المستمرة قائمة وحاضرة تحت أشكال تبدو مسالة بين المجموعتين المعنيتين^{١٣}.

يندرج هذا كله ضمن سياسة الدولة في خلق مجتمع متجانس، خصوصاً مع ظهور الدولة العنصرية، فيمكن القول إنَّ القدس تحتوي على مجتمع فلسطيني أصلا و آخر صهيوني استيطاني يختلفان في كل شيء عن بعضهما، والصراع بينهما قائم ويتم فيه استخدام مؤسسات الدولة القائمة من أجل حسمه، ومساعدة جماعة في التفوق على الأخرى.

وعليه، تصبح العنصرية جزءاً من عمل الدولة كما وصفها فوكو في إحدى دروسه التي نُشرت في كتاب «يجب الدفاع عن المجتمع»، حيث أوضح أن العنصرية مرتبطة بعمل الدولة التي تكون مجبرة على استخدام العرق، والقضاء على الأعراق وتطهيرها، من أجل أن تمارس سلطتها بسيادة^{١٤}، وهذا يحصل ضمن سياسات السلطة الحيوية التي تجعل العنصرية مُتجذرة في دولة، وهي مهمة لاستمرارها وتشكيل نوع من الخاصية والهوية لها. تحاول الدولة دائماً خلق مجتمع مُتجانس من خلال سياسات السيطرة التي تمارسها على الإنسان، ف«الانضباط يحاول التحكم وإدارة تعدد الناس»^{١٥}. وهذه الإجراءات الانضباطية التي تمارس على الإنسان - النوع، وتنتج «السياسة الحيوية»^{١٦} هي، حسب فوكو، ممارسات السلطة للتحكم بمجموعة العمليات والإجراءات التي تعتبر ظواهر شاملة لها ارتباط بالسياسة - السياسة الحيوية - أي أن لها علاقة بالسكان كمشكلة سياسية وعملية في الوقت نفسه، كمشكلة بيولوجية ومشكلة سلطوية^{١٧}. الديمقراطية في إسرائيل قائمة على أسس إثنية، كما اعتبرها أورن يفتاخيل، وهي موجودة لخدمة هدف معين، فمصادرة الأراضي ومنع البناء وسن قوانين لمواجهة أي تمدد عربي موجودة إلى جانب مظاهر ديمقراطية يمكن أن تكون شكلية في أحيان عديدة.

به وبوجوده في المكان. ويمكن اعتبار ذلك نوعاً من أنواع المحو والإلغاء للسكان الأصليين والسيطرة على الأرض هي الدافع الرئيسي للإلغاء^{١٨}، فعليها تجري كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج أرضاً يختلف شكلها عن السابق. والنجاح في تحقيق هذا الهدف هو أحد أهم أسباب حسم الصراع والتفوق.

الحفاظ على التفوق العرقي

ويمكن فهم هذه السياسات التي تحابي جماعة على حساب الأخرى ضمن ما وصف «باستعمار البقاء العرقي» أو «استعمار المهاجرين - اليهود»^{١٩} توضع كل هذه السياسات من أجل خدمة المستوطن الجديد، ويتم تكييف كل امكانيات الدولة لتغليب وجوده بشكل مستمر والقضاء على محاولات تجاوزه. وفي الحالة التي نحن بصدها في هذا المقال، المقصود هو التجاوز بعدد السكان في المدينة. من المفروض ألا تكون الدولة وسيلة عرق ضد عرق، ولكنها في الواقع كانت وستكون كذلك في الحالة الإسرائيلية. من الممكن أن يفسر هذا تحول الدولة إلى جهاز وظيفي يخدم مجموعة معينة من أجل حماية تفوقها، وفي حالتنا تفوق اليهود في القدس، بعد نشر مركز القدس لدراسة السياسات معطيات إحصائية أشارت إلى أن نسبة العرب المقدسين في المدينة كانت ٢٦٪ في عام ١٩٦٧ فيما وصلت عام ٢٠١٦ إلى نسبة ٣٨٪^{٢٠}، وهو ارتفاع من الممكن أن يهدد تفوق المستوطنين في المدينة، مما يستدعي تدخل الدولة لصالح اليهود.

ويمكن اعتبار ما يحصل في القدس معركة في التخطيط، تقوم بها بنى من أجل حماية تفوق مجموعة على الأخرى على أساس تمييز عرقي، والمحافظة على هيمنتها وسيطرتها على هذه المجموعة من السكان، وتقوم بذلك بوصفها من يحتكر هذه التقنيات ويستخدمها، وبنى السلطة بوصفها إستراتيجية عامة أو كلية، هي التي تستعمل أو توظف تقنيات محلية للهيمنة^{٢١} ويضيف فوكو أن للسيادة وظيفة خاصة: إنها لا

ويمكن اعتبار هذه المخططات الهيكلية محاولة من قبل إسرائيل لتقليل عدد سكان القدس من الفلسطينيين، وهو ما وصف به باتريك وولف الاجتياح -الذي يمكن اعتباره النكبة في الحالة الفلسطينية- بأنه منظومة وليس حدثاً، بمعنى أنه مستمر ومتحرك من أجل الحفاظ على ذاته ويتخذ أشكالاً مختلفة من أجل الحفاظ على ذاته، وهو ما يمكن اعتباره تجسيداً للمقولة أن «النكبة لم تنته».

الحيوية، وتستخدم العنصرية.^{٢٢} وهذا العنصرية بحسب فوكو تتطور مع الاستعمار والإبادة الاستعمارية،^{٢٣} فالدولة الاستعمارية تحتاج إلى سياسات تدافع فيها عن وجودها أمام الأصلايين، وهي عنصرية مرتبطة بعمل الدولة، كما أشرنا سابقاً إلى طبيعة الدولة التي تنتج من الحرب، وفي المحصلة هذه العنصرية متجذرة في الدولة ولا يمكنها إلا أن تعمل بهذا الشكل للحفاظ على «استعمار العرق». يُنتج هذا كله في النهاية بنية عنصرية في جوهر الدولة، قائمة في أساسها على حرمان جماعة من حقوقها لحساب الأخرى «تنتج الدولة التي تتشكل من بنية إثنوسياسية أو ذات بنية فوقية أيديولوجية» تمييزاً بين سكانها، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، وهذا مبني على الاختلافات في الحقوق التي يتمتع بها الناس، وعلى المكانات، يصب هذا التمايز في المستوى المدني المحلي، ويؤثر على توزيع الحقوق المدنية بشكل عام، والحق في تشكيل المكان بشكل خاص.^{٢٤} ويمكن اعتبار هذه المخططات الهيكلية محاولة من قبل إسرائيل لتقليل عدد سكان القدس من الفلسطينيين، وهو ما وصف به باتريك وولف الاجتياح -الذي يمكن اعتباره النكبة في الحالة الفلسطينية- بأنه منظومة وليس حدثاً،^{٢٥} بمعنى أنه مستمر ومتحرك من أجل الحفاظ على ذاته ويتخذ أشكالاً مختلفة من أجل الحفاظ على ذاته، وهو ما يمكن اعتباره تجسيداً للمقولة أن «النكبة لم تنته» ولها إسقاطات متعددة قانونية وعسكرية وفي جانب التخطيط. وبذلك فالمخططات الهيكلية لا تنفصل عن البنية الاستعمارية ولا عن سياساتها المختلفة في التهجير، ولو أنها تظهر بشكل مختلف أقل حدة ووضوحاً من التهجير الذي حصل في نكبة ٤٨.

القدس ومُعْضَلَةُ الديمغرافية

بعد عام ٦٧ أصبح هناك تقارب كبير في عدد السكان بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، وذلك نتيجة ضم مساحات كبيرة تحتوي على سكان فلسطينيين أحدثوا فرقاً. كان من

«في إسرائيل، كانت الظروف سريعة التأثير إلى حدود التطور الذي منح الدولة نظاماً إثنوقراطياً مستمراً منذ زمن طويل، وتعاملت عنصرياً موحداً مع الفلسطينيين الذين يعيقون تهويد الدولة».^{٢٨}

يمكن القول بناءً على هذا التعريف إن السلطة المتمثلة في سلطات الاحتلال في مدينة القدس تضع عدة سياسات تقوم على أساس التدخل في السكان، وفي هذه الحالة في عدد السكان، من خلال سياسات التخطيط، وعبر الحد من أماكن البناء للفلسطينيين في المدينة، أو إجبارهم على التوجه للسكن خارج جدار الفصل، مما يُجبرهم على الخضوع لسياسات الضبط التي تنفذها السلطات عليهم على الأقل، بالإضافة إلى تحقيق هدف السلطات بإبقاء نوع من التفوق العددي للمستوطنين اليهود. «تهتم السلطات «الحيوية» بالتوقعات والتقدير الإحصائية والقياسات العامة وتعديل تلك الظواهر بوجه خاص، وبالتدخل على مستوى الظواهر العامة وليس الفردية. ... باختصار إقامة آليات الأمن حول هذا التناسب الضروري للسكان لكي يستطيع الفرد أن يعيش ويحسن ويطور حياته»^{٢٩} وفي الحالة الفلسطينية المستوطن هو من يطور ويحسن حياته من خلال الحصول على بنية تحتية أفضل مبنية بالأساس على سرقة حقوق الفلسطيني.

أحد الأسس الذي كان ماثلاً نصب أعين مخططي البلدية في عملهم التخطيطي في القدس الشرقية هو الحفاظ على نسبة ٣٠-٧٠ بين الفلسطينيين واليهود^{٣٠} وبذلك تكون زيادة السكان هي الخطر الخارجي والداخلي للسكان^{٣١} وتصبح جماعة معينة متمثلة بالفلسطينيين مهددة للاستقرار وسيادة الدولة ويجب التعامل معها بما يحد هذا التهديد، فتعمل عنصرية الدولة لإنجاح عملية تقليل تفوق الفلسطينيين السكاني «حيثما كان هناك مجتمع معياري، تكون هناك سلطة حيوية، وبالتالي تكون العنصرية هي الشرط الذي يسمح بإماتة فرد أو شخص ما أو إماتة الآخرين. لا يمكن ضمان الوظيفة القائلة للدولة إلا عندما تعمل الدولة على نمط السلطة

**تتطلب شروط ترخيص البناء في القدس وجود الأرض في المخطط الهيكلي
وضمن موقع يسمح فيه بالبناء وإثبات ملكية الأرض المقرر البناء عليها، وهذا يدل
على محاولة لمنع البناء في المدينة خصوصاً مع عدم اكتمال مشروع الطابو في
المدينة، مما يصعب إثبات الملكيات الخاصة للسكان بشكل واضح.**

المخطط الهيكلي وضمن موقع يسمح فيه بالبناء وإثبات ملكية الأرض المقرر البناء عليها،^{٣٢} وهذا يدل على محاولة لمنع البناء في المدينة خصوصاً مع عدم اكتمال مشروع الطابو في المدينة، مما يصعب إثبات الملكيات الخاصة للسكان بشكل واضح. ورغم مرور ٥٠ عاماً على احتلال القدس لم تنته تسوية الأراضي لأن «إعاقه تسوية الأراضي الفلسطينية في القدس وتسويتها رسمياً... هي جزء من أدوات منظومة الضبط الممارسة التي تحول دون إصدار رخص بناء»^{٣٣} بالإضافة إلى أن المخططات الهيكلية تصدر العديد من المساحات، ما يحول دون البناء فيها. إن «توفر ملكية الأرض للمبادر بالبناء وحصوله على مخططات بلدية القدس الإسرائيلية الهيكلية يشكلان شرطين أساسيين للسماح للفلسطينيين بالبناء على أراضيهم. ولذلك نجد بلدية القدس تستغل هذين الشرطين لإعاقه بناء الفلسطينيين بواسطة عدم إصدار كواشين طابو أو إخراجات قيد تثبت الملكية، وخصوصاً أن معظم القدس الشرقية لم تعبر مرحلة تسوية الأراضي... وفي المقابل تتكأ البلدية في التصديق على المخططات الهيكلية التي تجيز البناء للفلسطينيين على أراضيهم»^{٣٤}.

ويشترط أيضاً وجود بنية تحتية ولا يسمح بالبناء بدونها على أساس قانون التخطيط والبناء ١٩٦٥ ولا تمنح رخص البناء في تلك المناطق، لكن بحسب تقرير «أوتشا» فإن الموارد التي تخصصها بلدية القدس من أجل البنية التحتية في مناطق القدس الشرقية تكاد لا تذكر،^{٣٥} فهي تخصص بين ٥٪-١٠٪ من ميزانيتها للسكان الفلسطينيين، وهذه الميزانية تبقى الأحياء الفلسطينية في وضع متردٍ من ناحية البنى التحتية والخدمات.^{٣٦} هذا المخصص القليل هو أداة لعدم إيجاد بنية تحتية جيدة تسمح بالحصول على ترخيص للبناء. وبهذه السلسلة من الإجراءات تكون رخصة البناء المرتبطة بالمخططات الهيكلية إحدى أدوات الدولة في السيطرة وتغليب المستوطنين اليهود على السكان الفلسطينيين في القدس؛ «أن رخصة البناء هي ترجمة لسياسة تخطيط الحيز والسيطرة عليه من قبل مؤسسات التخطيط والتي تعمل لتحقيق أهداف

ضمن هذه المناطق القدس المحتلة التي تم إكمال احتلالها، وأصبح من الضروري إيجاد طرق لتقليل عدد السكان العرب فيها «فكان الصهيونيون يحتاجون، كما في سنة ١٩٤٨، إلى الاحتفاظ بالأرض التي احتلوها للملأها بالسكان، ولـ«تطويرها» ولـ«ترحيل» السكان المحليين الذين يمكن أن يعارضوهم أو للإبقاء على قلة منهم»^{٣٦}.

كانت إسرائيل في حينها قد قامت بضم القدس وتصميم مخططات لها وإعداد الضم بما يتناسب مع هدفها؛ أي دون ضم عدد كبير من السكان إلى الدولة «فعمدت حكومة الوحدة برئاسة ليفي أشكول إلى إلحاق ما يقارب ٧٠ كم مربعاً من الأرض وضم ٦٩,٠٠٠ فلسطيني تقريباً ضمن حدود الإدارة المحلية الإسرائيلية للقدس الغربية»^{٣٧}. وتم على أثر هذا الضم توضيح العلاقة القانونية مع القدس إذ «قامت إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، بفرض قوانينها على واحد وسبعين كيلومتراً مربعاً من الضفة الغربية تضمنت القدس الشرقية»^{٣٨}. كما سنّ الكنيسة الإسرائيلي عام ١٩٨٠ قانون الأساس القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل^{٣٩} لتصبح خاضعة تماماً للدولة من ناحية قانونية ويسري عليها ما يسري على المناطق الأخرى.

شروط الترخيص تدفع للبناء بدون ترخيص

يظهر في موقع بلدية القدس أن إصدار رخص البناء يتم بحسب قانون التخطيط والبناء المُنشأ عام ١٩٦٥^{٤٠} ويكون القانون قد أصدر قبل احتلال القدس ولكنه مطبق عليها وهي بذلك جزء من الدولة خاضعة لها قانونياً.

وفي قانون الأساس الإسرائيلي لا يوجد ما ينص على حق المواطن بالسكن كما وأن سكان القدس يعتبرون كمقيمين، وبذلك يمكن التنصل من العديد من حقوقهم، وبذلك يمكن رفض ترخيص البناء وعدم الموافقة على الرخص حتى لو كانت الحاجة للسكن ضرورية، لأن ذلك لا يتعارض مع قانون الأساس «لا يوجد في القضاء الإسرائيلي قانون ينص على حق المواطن في السكن»^{٤١}.

وتتطلب شروط ترخيص البناء في القدس وجود الأرض في

مثل توزيع السكان اليهود وتوطينهم...»^{٣٧}.

يوجد في القدس نحو ٢٠٠٠٠٠ وحدة سكنية أقل من ربعها في الأحياء الفلسطينية، وهذا يعني أنَّ ٣٩٪ من سكان القدس الفلسطينيين يعيشون في ٢٥٪ من المنازل القائمة فقط، مما يسبب كثافة عالية، فلكل ٨ مقدسيين شقة واحدة، والنقص في عدد المساكن هو ٢٤ ألف وحدة سكنية. في المقابل منذ عام ١٩٦٧ وحتى ٢٠١٢ تم إصدار ٤٣٠٠ ترخيص بناء فقط.^{٣٨} وتظهر حقيقة بلدية القدس كجهاز إداري للمستوطنين في المدينة من عدد تصاريح البناء التي منحت بين العام ٢٠٠٥-٢٠٠٩، فقد تم منح ٣١٩٧ تصريح بناء في كافة أنحاء المدينة، كان للقدس الشرقية منها ٦٠٣ تصريح بناء،^{٣٩} ومن خلال هذه المعطيات يمكن فهم سياسات بلدية القدس التي تعمل على تحقيق الميزان الديمغرافي بإبقاء تفوق المستوطنين اليهود في المدينة بأي شكلٍ من الأشكال، وهذا لا يتم إلا بالعمل على إقصاء الفلسطينيين وحرمانهم من رخص البناء. وفي هذا السياق، يُذكر أن مخطط القدس ٢٠٠٠ لا يجيز بناء سوى ١٣,٥٠٠ وحدة جديدة حتى عام ٢٠٣٠،^{٤٠} وبحساب معدل زيادة ثابت للمقدسيين فإن عددهم سيصل ما يقارب ٤٢٠ ألفاً، ويتضح أنَّ هذا التخطيط لم يراعِ الزيادة الطبيعية المتوقعة للسكان مما يدفع للبناء غير المرخص.

ويظهر من خلال مراجعة سياسة منح رخص البناء في

القدس التي تمت في قسم سابق أنَّ إمكانية الحصول على ترخيص ليست سهلة وتحتاج إلى جهد وطاقات، بل يمكن اعتبار هذه الشروط تعجيزية في ظل المعطيات المتوافرة حول شروط البناء، وما يحصل من ناحية التخطيط ومنح رخص البناء، فالشروط المطلوبة منسلخة بشكل مقصود عن واقع القدس الشرقية، ومع الزيادة الطبيعية للسكان يكون هناك دافع للبناء بدون ترخيص من أجل تلبية احتياجات المسكن؛ أي أنَّ «سياسة التخطيط المعمول بها في القدس الشرقية تدفع الفلسطينيين إلى البناء المخالف للمخططات المقررة».^{٤١}

ومع شروط الترخيص المعقدة هناك أيضاً مشكلة امتلاك أراضٍ للبناء، حيث أنَّ الغالبية العظمى البالغة ٨٧٪ من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية، هي إما صادرة مباشرة بنسبة ٣٥٪، أو على نحو غير مباشر بنسبة ٢٢٪، إضافة إلى أن نحو ٣٠٪ منها خصصت كمناطق خضراء وأراضٍ مفتوحة أو غير مخططة»^{٤٢} وبذلك يصبح البناء غير المرخص هو الحل لتجاوز ومقاومة الشروط التي تفرضها بلدية القدس على السكان الذين يسعون للحصول على منزل ملائم للحياة، فالفجوة بين النمو السكاني وعدد المباني المرخصة تقدر بنحو ١١٠٠ وحدة سكنية في العام،^{٤٣} مما أنتج عدداً كبيراً من المنازل في القدس التي تم بناؤها بدون ترخيص، إذ «يوجد حوالي ٤٤٠٠٠ مبنى «غير قانوني» في القدس الشرقية، تأوي

كفر عقب: إزاحة القدس إلى خارج الجدار.



تنتج هذه المسببات مُجتمعة، إما بناءً بدون ترخيص ويحمل خطر خسارة المبنى وهدمه والتشرد، أو التوجه للسكن خارج المدينة في أحياء مكتظة مثل كفر عقب التي تقع فعلياً خارج الجدار، على الرغم من تبعيتها لبلدية القدس، وذلك من أجل عدم خسارة الإقامة، ويمكن اعتبار ذلك نجاحاً للمخططات الهيكلية في إفراغ المدينة. ونقل جزء من السكان إلى خاصرة خارج الجدار.

البناء الفلسطينية هي جنحة ومشكلة أمنية يُعاقب عليها من خلال فرض غرامات باهظة، وإصدار أوامر هدم من المحاكم وتنفيذ عمليات الهدم،^{٤٧} ويمكن الاستدلال على ذلك بما حصل عام ٢٠١٠ فيما عرف في حينه بقضية «بيت يونتان»^{٤٨} وهو بيت قائم في حي سلوان بدون ترخيص، مما دفع رئيس بلدية القدس في حينه نير بركات للحديث عن نيته تعديل سياسة هدم البيوت في القدس، كي لا يتم هدم «بيت يونتان». وبالفعل لم يهدم حتى عام ٢٠١٦،^{٤٩} الأمر الذي يفسر الصراع على المسكن في القدس بشكل واضح، كما يجسد الواقع السياسي الذي تحاول إسرائيل فرضه من خلال السيطرة على السكان والمكان بواسطة منظومة قائمة على عنصرية الدولة تهدف إلى تفريغ المدينة منهم، أو على الأقل الإبقاء على نسبة مقبولة منهم لا تحقق لهم التفوق السكاني مستقبلاً.

غياب الفلسطيني عن تخطيط مدينته

يشير أورن يفتحائيل إلى «إن العرب مبعدون قسراً عن المؤسسات الإسرائيلية الرئيسية المقامة في الغالب من أجل خدمة الأهداف اليهودية وليس أهداف المواطنين ككل». هذا التغيب مقصود لكي تمرر الحكومة كل ما تريده من سياسات تخدم المستوطنين اليهود.

وتتعامل سلطات التخطيط وبلدية القدس مع الفلسطينيين بفوقية واستعلاء، فعلى الرغم من حضورهم في مدنها إلا إنهم غائبون عن تخطيطها. على سبيل المثال، في مخطط القدس ٢٠٠٠ الذي تم العمل عليه من قبل ٣ هيئات، وهي اللجنة القيادية المسؤولة عن إستراتيجية التخطيط ولجنة التخطيط المهني ولجنة العمل، لم تضم أي لجنة أي عضو فلسطيني،^{٥٠} ما يعني سيطرة تامة لبلدية القدس والمستوطنين على جهاز التخطيط بكافة مستوياته - من التخطيط وحتى التنفيذ، وإقصاء أحد مكونات المدينة وهم سكان المدينة من الفلسطينيين، ما ينتج تخطيطاً لا يلبي احتياجاتهم. ويمكن القول إنّه تخطيط ضدي؛ أي يحارب وجودهم في المدينة ويساهم في إقصائهم عن الحيز الخاص بهم وإنتاج حيز جديد

نحو ٨٠٪ من السكان الفلسطينيين فيها»^{٤٤}.

هذه المباني غير المرخصة مهددة بالهدم دائماً وبإفقد السكان لمنازلهم؛ أي أن عدداً كبيراً منهم تحت التهديد المستمر والخوف من فقدان منازلهم. وبحسب الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت، أقدم الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ حتى ٢٠١٧ على هدم ٤٨ ألف منشأة في القدس، أما بتسليم فأشارت إلى هدم ٨٠٣ منازل لفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٤ حتى نهاية ٢٠١٨،^{٤٥} كان من بينها ٥٧ منزلاً هُدمت خلال العام الماضي، فيما كانت أعلى وتيرة هدم منذ عام ٢٠٠٤ في عام ٢٠١٦ حيث هُدم ٨٨ منزلاً. ويشار إلى أن هذه هي الفترة اللاحقة للهبّة الشعبية في عام ٢٠١٥. ويمكن اعتبار هذه السياسات كسياسات أمنية تهدف للردع، باعتبار ذلك رد فعل على ما كان يحصل في حينه في القدس، إضافة إلى أنه يندرج ضمن السياسات التي تهدف للحفاظ على الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح اليهود.

تنتج هذه المسببات مُجتمعة، إما بناءً بدون ترخيص ويحمل خطر خسارة المبنى وهدمه والتشرد، أو التوجه للسكن خارج المدينة في أحياء مكتظة مثل كفر عقب التي تقع فعلياً خارج الجدار، على الرغم من تبعيتها لبلدية القدس، وذلك من أجل عدم خسارة الإقامة، ويمكن اعتبار ذلك نجاحاً للمخططات الهيكلية في إفراغ المدينة، ونقل جزء من السكان إلى خاصرة خارج الجدار - توجد تحليلات عدة حول ذلك من ضمنها سهولة التخلي عن هذا الجزء من المدينة ذي الكثافة السكانية العالية في حال حصول عملية سياسية - «في المنظور الجيوسياسي». وتهدف هذه السياسات إلى ضبط نسبة الفلسطينيين في المدينة وتحويل نموهم السكاني إلى خارجها»^{٤٦}.

تعمل عنصرية الدولة المتمثلة بمنظومة القوانين على التفريق بين البناء بدون ترخيص في الأحياء العربية وفي اليهودية كجزء من سياسات التحكم التي انتجت السلطة الموجودة في يد اليهود فقط. فقد كان هناك الكثير من حالات المعالجة المختلفة في ظروف متشابهة، فال «تعامل مع مخالفة البناء في الأحياء اليهودية، يتم على أنها مخالفة مدنية؛ أي أنه يمكن منحها ترخيصاً بإجراء تعديلات تخطيطية وإدارية. ولكن مخالفة



هدم استعراضي في القدس المحتلة.

تغييبهم عن التخطيط، ولكنه ومع الوقت سيشكل اقضاء لهم عن حيز المدينة عندما يفقد السكان مكاناً للسكن فيها.

القدس ٢٠٠٠: تخطيط سياسي ومحاولة لإفراغ شرق المدينة

«إن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في القدس هو من أعظم التغيرات الديمغرافية في تاريخ العالم».^{٥٠} سارة كامنكر، مهندبة في مجال التخطيط ومعارضة للمستوطنات.

«عندما يحين الوقت للبدء في المفاوضات، لن يبقى ثمة أية أرض تقريباً يمكن التفاوض في شأنها».^{٥١} خليل تفكجي، جغرافي ومستشار للوفد الفلسطيني للمفاوض.

«سيستحيل على السيد ياسر عرفات أن يزعم أن القدس الشرقية عاصمته؛ قد ينجح في القيام بعمل رمزي، غير أن عمليات البناء التي قمنا بها ستجعل تقسيم المدينة من جديد أمراً مستحيلاً».^{٥٢}

أفراهام كاهيلا، المخطط الرئيسي في مشروع بناء مستوطنة دينية في شعفاط.

في العام ١٩٩٩، بدأ العمل على مخطط القدس ٢٠٠٠ الذي يعد أول مخطط يجمع القدس الشرقية والغربية منذ احتلال

مختلف عنهم. ويوضح سكوت بولينز «أن التنظيم في القدس كان من طرف واحد، ومؤسس على منطق المحاسيب، حيث أبعد الفلسطينيون عن السلطة والفرص».^{٥٣}

ولعل هذا الاقصاء مقصود كي لا يكون هناك أي معارضة ضمن العملية التخطيطية التي من المطلوب منها أن تخدم الحفاظ على الميزان الديمغرافي وتنفيذ سياسات إبعاد الفلسطيني عن مدينته؛ أي «أن جهاز التنظيم والبناء أقيم ليضمن سيطرة شبه كاملة للحكومة ووزاراتها على القرارات التخطيطية وسياسة التخطيط».^{٥٤}

ويقول البروفسور يوبرت لو يون، الخبير في أيديولوجيا التخطيط، أن وظيفة التخطيط أصبحت ذراعاً سلطوياً واضحاً، بحيث نشهد على التدخل المهني الذي يتسبب في خلق التمييز وسحق الحقوق،^{٥٥} ويتضح من هذا التعريف الذي يمكن اعتباره تقييماً لواقع التخطيط أن الدولة كجهاز هي المسيطرة على العملية، وأن مخطط القدس ٢٠٠٠ قام على استبعاد الفلسطينيين ولم يعطهم فرصة في التخطيط لأنفسهم وأنتج مخططاً بالضرورة لا يلبي احتياجاتهم، لأنه لم يتعامل معهم ولم يعرف ما هي رغباتهم، وإنما انطلق من رغبة الدولة. ظهر ذلك في النتائج التي تجاهلت حاجة الفلسطينيين للمساكن الجديدة وتصويب الأوضاع القانونية للمساكن القائمة، ولهذا يمكن اعتباره إقصاءً مضاعفاً، فهو في شكله الأول اقتصر على

تعامل المخطط الهيكلي بتمييز ظهر جلياً، فقد تم تخصيص ١١٨٠٠ دونم لكي تكون مناطق تطوير في المدينة، كان نصيب الأحياء الإسرائيلية ٩٥٠٠ دونم أما نصيب الأحياء العربية ٢٣٠٠ دونماً وهو أقل من ٢٠٪ من مجمل المساحة المخصصة للتطوير. ويترتب على هذا أثر واضح على إجراءات الترخيص والبناء، فقد تبين أن المخطط تعامل مع القدس الشرقية كحيز خال لا يسكنه أحد، وخصوصاً في جزئية المواصلات.

أشار تقرير "بمكوم"، ولعل ذلك مرتبط بشرط وجود بنية تحتية وطرق مؤهلة من أجل الحصول على ترخيص للبناء. «تؤدي البنى التحتية المخططة إلى إقصاء السكان الفلسطينيين على خلفية قومية، هدفها الوحيد تعزيز وتطوير المستوطنات في منطقة القدس الشرقية والضفة الغربية وربطها المباشر والسهل مع القدس»^{٦١} وحسب التماس "عدالة"، يحتاج كل من يريد رخصة بناء إلى خارطة هيكلية للمجاري ولكن ٢٢ حياً عربياً من أصل ٣١ يفتقرون لوجود هذه البنية، ما يعني إيجاد عائق قانوني أنتجته البنية الرسمية يمنع الحصول على تصريح للبناء. كما أن منظومة المواصلات والطرق التي تعتبر ضمن البنية التحتية عملت على تقطع أوصال الأحياء الفلسطينية من خلال تخصيص مساحات واسعة لها، وبالأساس تعمل على خدمة المواصلات الموجودة في الجزء الشرقي من المدينة،^{٦٢} وهذا كله سيأثر على كمية الأراضي التي كان من الممكن أن تخصص للسكن بشكل أساسي، وهذا سيجعل هذه الأراضي خارج الخطط التطويرية للسكان.

تبين دراسة "بمكوم" أن هناك فجوة كبيرة بين مساحة الأراضي المخصصة في المخططات لتكون مناطق مفتوحة وحدائق للتمتع بالطبيعة وبين الحقائق العامة الموجودة فعلاً في الأحياء العربية. ويُشار هنا إلى استغلال هذه المساحات سياسياً بالأساس حسبما تبين دراسة "بمكوم" حول الحقائق الوطنية في القدس الشرقية وعنوانها: «من العام إلى القومي»، فكثيراً ما يتم استغلال المساحات المفتوحة، وهي جزء جوهري ومهم من كل مخطط، للأغراض القومية-السياسية، وهي أداة إضافية للحد من البناء والتطوير لدى السكان الفلسطينيين.^{٦٣} تشكل المناطق الطبيعية المفتوحة حوالي ٣٥٪ من مجمل المساحة المخططة في القدس الشرقية.^{٦٤} يُستخدم هذا الإجراء بشكل مستمر كما بين «عدالة»، ففي عام ٢٠١٣ تمت المصادقة على مخطط جديد يصادر ٧٣٢ دونماً من قريتي الطور والعيسوية لبناء حديقة «وطنية». ويشير اعتراض «عدالة» إلى حاجة الطور في عام ٢٠٣٠ إلى أكثر من ١٧٠٠ دونم إضافي،

المدينة بشكل كامل. كان من المفترض أن يعمل المخطط، الذي أعد لمدينة تعاني من سوء التخطيط ومن نقص في المساكن ومن البناء بدون ترخيص، على حل هذه المشاكل القائمة باعتباره أداة تطوير، إلا أنه تبين سريعاً أنه كان محكوماً باعتبارات عدة أفشلت أي إمكانية لأن يكون كذلك، فبحسب تقرير لجمعية "بمكوم" عنوانه «البناء في مصيدة التخطيط: السياسة، التنظيم والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية» كان التوازن الديمغرافي هو المعيار الرئيسي لجميع المشاركين في تخطيط وتطوير القدس، ويصف التقرير المخطط الهيكلي باعتباره وثيقة سياسية.

وعلى الرغم من أن المخطط بحسب تقرير "بمكوم" يأتي على ذكر أن المدينة لكل سكانها، إلا أنه يكرر التزامه بمبدأ التوازن الديمغرافي ويتعامل مع سكان المدينة الفلسطينيين كخطر على إسرائيلية المدينة.^{٦٥} قوّض هذا الالتزام المسبق بهذا المبدأ أي إمكانية للتطوير ولو وجدت إمكانية كهذه فهي محكومة باعتبار واضح وهو خدمة السكان الإسرائيليين بشكل أساسي، وهذا ما تشير إليه «عدالة» في اعتراضها المقدم على الخارطة الهيكلية للقدس، لأن هدفها سياسي يتلخص في ضمان سيطرة تامة ومستديمة على أراضٍ مُحتملة لغرض خدمة السكان الإسرائيليين إلى جانب ضمان أغلبية يهودية في المستقبل البعيد في منطقة مدينة القدس.^{٦٦}

تعامل المخطط الهيكلي بتمييز ظهر جلياً، فقد تم تخصيص ١١٨٠٠ دونم لكي تكون مناطق تطوير في المدينة، كان نصيب الأحياء الإسرائيلية ٩٥٠٠ دونم أما نصيب الأحياء العربية ٢٣٠٠ دونماً وهو أقل من ٢٠٪ من مجمل المساحة المخصصة للتطوير.^{٦٧} ويترتب على هذا أثر واضح على إجراءات الترخيص والبناء، فقد تبين أن المخطط تعامل مع القدس الشرقية كحيز خال لا يسكنه أحد، وخصوصاً في جزئية المواصلات.

لا يتعامل المخطط، الذي لم يقدم للاعتراض العام، مع النقص الهائل في المدارس وتحسين البنية التحتية المتهالكة والطرق، كما لا يقدم حلولاً جذرية لقضية السكن، كما

بينما تحتاج العيسوية إلى أكثر من ١١٠٠ دونم،^{٦٥} مما يوضح أنَّ الحدائق «الوطنية» تخطط أو تقام على حساب السكان وبما يتناقض مع احتياجاتهم السكنية.

التخطيط في الأحياء العربية: السواحة نموذجًا

ويتبين من مراجعة الموقع الإلكتروني لبلدية القدس - قسم الخطط الرئيسية ومخطط تطوير الحي وجود عدة خطط لأحياء في القدس الشرقية وفي القدس الغربية. ومن بين الأحياء والمناطق العربية المذكورة هناك، منطقة السواحة. تقع السواحة في الجنوب الشرقي للمدينة، وقد بلغ عدد سكان الحي في عام ٢٠٠٩ (٢٧) ألف نسمة، حسبما يشير التقرير الذي يحتوي على المخططات الهيكلية. ويضيف الموقع الإلكتروني المذكور أنَّ سكان الحي يتألفون من ١١ عشيرة لكل واحدة مختارها الخاص. أما فيما يخص المخطط الخاص بالمنطقة، فذكر أنَّه تم عقد العديد من الاجتماعات مع السكان والإعلان عن أنَّه ستتم مصادرة ٤٠٪ من أراضي الحي لصالح الاستخدام العام؛ أي بناء المدارس وشق الطرق والحدائق والمباني العامة.^{٦٦} تتحدث البلدية في المرفق الذي نشرته عن منطقة السواحة، ويحتوي على خرائط وتقسيمات، عن البنية الاجتماعية للمنطقة وتقسيماتها. كما عملت البلدية على إظهار أنَّ المخطط لم يتم إسقاطه عليهم بل تم وضعه في أعقاب نقاشات مجتمعية استمرت لمدة عام ونصف. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى تأثير هذه اللقاءات على المخطط؟ خصوصاً أنَّ البلدية أشارت إلى مصادرة كم الكبير من الأراضي لصالح الاستخدام العام بما لا يمكن تفسيره

سوى أنَّه محاولات للحد من التمدد السكاني في الحي. وبالنظر للرسم رقم (١) الذي يعرض خريطة الحي ويظهر أقسامه، يظهر الكم الكبير من المناطق المفتوحة والخضراء التي تفوق مساحات البناء بشكل كبير:

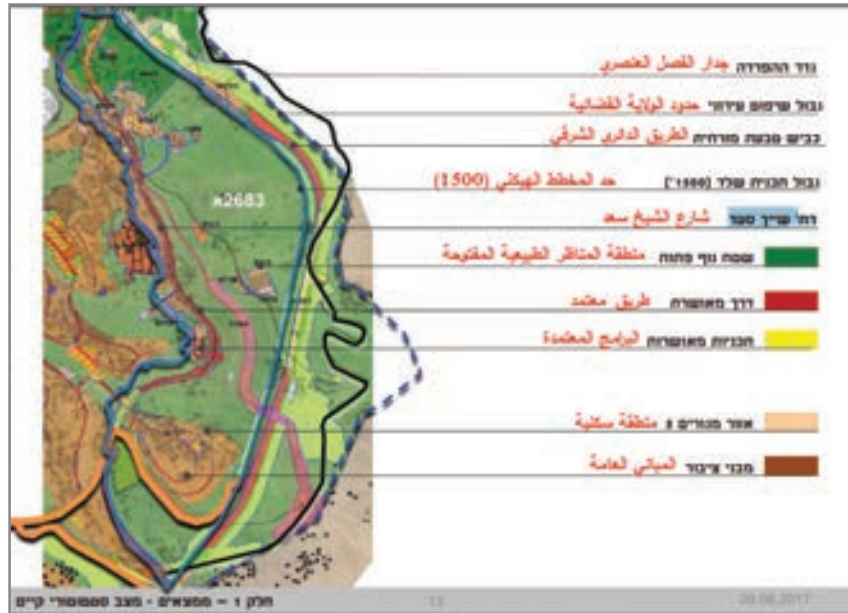
يظهر في الخريطة شارع الشيخ سعد، وهو شارع رئيسي في منطقة السواحة، ومن ضمن أهداف المخطط تحسينه باعتباره شرياناً رئيسياً للحي.^{٦٧} يمكن اعتبار ذلك محاولة للسيطرة على الحي من خلال الشارع وتوسيعه وجعله أداة للفصل، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى أي مكان في الحي والسيطرة عليه، وكذلك أداة للسيطرة على أكبر كم ممكن من الأراضي؛ إذ إن هناك ٣٢٤ دونماً (٩٪ من مساحة الحي) سيتم مصادرتها لصالح طرق رئيسية معظم المستفيدين منها ليسوا من سكان الحي.^{٦٨} وهذا استهلاك لأراضي المنطقة في شق وتوسيع الطرق التي لن تعود بالفائدة على المكان، وسيتم إخراجها من الحيز الذي كان يمكن البناء فيه.

وتظهر أيضاً محاولات السيطرة على الحي في الخارطة التي تقسمه، رسمياً، إلى أربعة أحياء مبنية على جانب شارع الشيخ سعد.^{٦٩} ويظهر في الرسم رقم (٢) أدناه خارطة توضيحية لظهور شكل الأحياء:

تبدو الأحياء كجزر متناثرة تفصل بينها مناطق فارغة وطرق مما يسهل عزلها عن بعضها البعض ومنع التواصل بينها، فقد تم تخصيص ١٩١٣ دونماً كمساحات مفتوحة، تساوي ٥٤٪ من مساحة الحي، غير معدة للتطوير ولا لتكون حدائق، مما جعل تقرير "بمكوم" يعتبرها شاذة من ناحية التخطيط حتى بالمقارنة مع الأحياء الفلسطينية الأخرى.^{٧٠}

الرسم رقم (١)

خريطة لحي السواحة
تظهر فيها تقسيمات
المناطق حسب المخطط
الهيكلية.
(إعداد بلدية القدس)



الفلسطينيين من تشكيل أغلبية أو رفع نسبتهم عن ثلث السكان»^{٧٤}. ولعله من المهم الإشارة إلى أنه لا يصدر بموجب هذه الخطة تراخيص بناء إلا بعد الموافقة على الخطة المفصلة.

خاتمة

شكلت السيطرة على الحيز وعزل الأقلية هاجساً لدى الاحتلال ظهر من خلال السيطرة الإدارية على جهاز التخطيط والبناء وتفصيله بما يتناسب مع الهدف السياسي الذي وضعتة وهو بالأساس الحفاظ على الميزان الديمغرافي، فمن خلال التفوق السكاني يمكن تحقيق سيادة فعلية على المدينة، وهكذا « تغدو صلة الوصل بين الجغرافية والقوة السياسية بمثابة شبكة مركزية لمثل هذا النظام، حيث يتم تفويض أعضاء من الجماعة الداخلية بصلاحيات السيطرة على الفضاء، ويتم وصم الهويات الجماعية والاندفاع نحو عزل الأقليات وتهميشها»^{٧٥} أسفرت هذه السياسات عن خطط هيكلية بعيدة عن الواقع تحمل تمييزاً واضحاً ضد المقدسين، مما سينتج مدينة لا تتقبلهم ولا تلبّي رغباتهم و«أنتج استخدام التخطيط الحضري، المحاصر والمضبوط من البلدية ومؤسسات التخطيط الإسرائيلية، حيزاً حضرياً مشوهاً وغير ملبّ لحاجات المقدسين الفلسطينيين»^{٧٦} فالخطط الهيكلية غير اللائقة لم تراعى احتياجات الفلسطينيين ولم تُطرح للاعتراض والتعديل عليها، كما لم تقدم أي حلول لما هو قائم من مشكلات، بل عملت على تجاهلها والتعامل معها كأنها غير موجودة، فبمّ طلب مواصفات بنية تحتية عالية من أجل رخص البناء الجديدة مع تجاهل انعدام البنية التحتية في الأحياء الفلسطينية، وهذا ما يمكن اعتباره تجاهلاً مقصوداً، وتجعل الخطط الهيكلية الإسرائيلية خططاً إقصائية حصرية متصلة^{٧٧} فمصادرة مساحات من الأراضي للاستخدام العام والطرق بالإضافة إلى فرض قيود على مساحات البناء، هدفت جميعها في الأساس إلى خدمة المستوطن اليهودي في القدس دون أي اعتبار للفلسطينيين في المدينة، فيما كانت الدولة جهازاً إدارياً يخوض معركةً بشكلٍ مختلفٍ لإنجاح هذه السياسات وحسمها. حدثت هذه العوامل مجتمعة من التطور العمراني في المدينة، وأوقعت عدداً من السكان تحت التهديد نتيجة البناء بدون ترخيص. كما عملت هذه السياسات البنوية، بشكلٍ ممنهج، على تحقيق مقولة سياسية واضحة وهي «أرض أكثر وعرب أقل». وقد ظهرت آثار هذه السياسات من خلال ازدياد البناء بدون ترخيص، وتشكّل ضواحي سكانية مكتظة في أطراف القدس.

ورغم هذا التخصيص المبالغ فيه من المساحة للمناطق المفتوحة إلا أنه لا يوجد في الحي أي حديقة عامة أو ملاعب،^{٧٨} وبذلك يكون الهدف من هذه الإعلان عن المناطق المفتوحة ليس لتطوير أو خدمة السكان بل من أجل إبعادهم عن المكان وتقليل تمددهم. ويبدو من خلال الخريطة أنه تم فصل الحي رقم ٣ عن الحي رقم ٤ رغم التشابك بين الأحياء، وهو تقسيم يمنح البلدية القدرة على تحديد الطاقة الاستيعابية لكل حي من الوحدات السكنية الجديدة. وبحسب المخطط الهيكلي تستوعب الأحياء مجتمعةً ٢٥٠٠ وحدة سكنية جديدة، وهو عدد منخفض من الوحدات السكنية في الحي يأتي ضمن المحاولة للحد من توسع السكان. وتشير مؤسسة «بمكوم» إلى أنه يمكن أن يستوعب الحي ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة على ربع مساحة الحي فقط^{٧٩}. هذه التخصيص يظهر فجوة بالمقارنة مع مستوطنة أرمون هنتسيب المقامة على أراضي منطقة السواحة، فنسبة البناء في أرمون هنتسيب تتراوح بين ٧٥-٩٠٪^{٨٠} وهي نسبة تأتي من أجل زيادة كثافة الاستيطان في المنطقة على حساب سكان المنطقة. «هذه الحقوق المنخفضة جاءت لأجل تحقيق أهداف ديموغرافية، وجيوسياسية لمنع



الرسم رقم (٢)

خارطة توضيحية تُظهر أحياء منطقة السواحة مقسمة.
(إعداد بلدية القدس)

الهوامش

* يتأسس هذا المقال على ورقة قدمت ضمن مساق مناهج البحث العلمي في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت بإشراف الأستاذ منير فخر الدين.

١ نور مصالحة، أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٨٣.

٢ مصالحة، ص ٨٣.
3 Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism A Theoretical Overview* (London: PALGRAVE MACMILLAN), P 44.

٤ راسم خميسي، «أيدولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان»، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٤ (آب ٢٠١٤)، ص ٢٧.

٥ «بحث جديد: نسبة الفلسطينيين بالقدس ٤١٪ على الأقل»، عرب ٤٨، ٢٠١٧/٥/١٧، وشاهد في: ٢٠١٩/٤/١١.

<https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2017/05/17/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8-%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-41-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84>

(آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)

٦ منير فخر الدين، «الفلسطينيون في مصائد التخطيط العمراني الإسرائيلي» في مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، تحرير جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧)، ص ٣١١.

٧ باتريك وولف، الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/ محو السكان، ترجمة داليا طه، مجلة الدراسات الاستعمارية، العدد ٢:١ (٢٠١٢)، ص ٢٢٦.

٨ وولف، الكولونيالية...، ص ٢٢٧.

٩ إيليا زريق، «الصهيونية والاستعمار»، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢/٨ (ربيع ٢٠١٤)، ص ١٣.

١٠ للمزيد حول عدد السكان والنمو السكاني والتوزيع الجغرافي في القدس راجع تقرير معهد القدس لبحوث السياسات (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية سابقاً): ميخال كورح ومايا حوشن. عن معطياتك يا قدس- الوضع الحالي واتجاهات التغيير [بالعبرية] (٢٠١٨)

<https://jerusalem.institute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/%D7%A2%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%9A-%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-2018-%D7%93%D7%99%D7%92%D7%99%D7%98%D7%9C.pdf>

(آخر مشاهدة في حزيران ٢٠١٩)

١١ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٦٧.

١٢ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٨٨.

١٣ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ١٠٣.

١٤ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٤٨.

١٥ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٣٥.

١٦ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٣٦.

١٧ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٣٨.

١٨ أورن يفتاحيل، الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٢)، ص ٢٣.

١٩ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٣٨.

٢٠ هناء حمدان وحنين نعامنة وسهاد بشارة (إعداد)، القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس، (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٩)، ص ٣٣.

٢١ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٤٦.

٢٢ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٤٦.

٢٣ فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع...، ص ٢٤٧.

٢٤ يوسف جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجيات السيطرة والهيمنة، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٦)، ص ٥٠.

٢٥ وولف، الكولونيالية...، ص ٢٢٧.

٢٦ مصالحة، ص ٧٨.

٢٧ إيال وايزمان، أرض جوفاء- الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي، ترجمة باسل وطفة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ومدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٧)، ص ٤٥.

٢٨ إيان س. لوستيك، «الارتباط المصري ما بين إسرائيل والمعضلة الديمغرافية»، قضايا إسرائيلية العدد ٧١ (تشرين الثاني ٢٠١٨)، ص ١١.

٢٩ نص قانون الأساس الذي أقر القدس كعاصمة لدولة إسرائيل على موقع الحكومة الإسرائيلية، (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩): <https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/jerusalem%20law.aspx>

٣٠ للمزيد حول تراخيص البناء انظر صفحة التراخيص والبناء على موقع بلدية القدس، شهود في: ٢٠١٩/١/٤: <https://www.jerusalem.muni.il/ar/Municipality/Organizational-Structure/PlanningInfrastructure/LicensingAndOverseeing/Pages/LicensingAndConstruction.aspx>

(آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)

٣١ قيس ناصر، «التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية»، قضايا إسرائيلية العدد ٥٤ (آب ٢٠١٤)، ص ٥٩.

٣٢ ملخص إجراءات الحصول على رخصة بناء- معلومات أولية المنشور على موقع بلدية القدس [بالعبرية]،

<https://www.jerusalem.muni.il/Residents/Planningand-Building/BuildingLicenses/guide/Pages/Default.aspx> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)

٣٣ راسم خميسي، «مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس»، ورقة مقدمة إلى ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (شباط ٢٠١٨)، ص ٧.

٣٤ راسم خميسي، صراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس -الواقف والمعوقات والاحتياجات والسياسات المطلوبة (القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، ٢٠٠٦)، ص ٥٥.

٣٥ للمزيد حول هدم الأبنية «غير المرخصة» انظر لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة «أوتشا» «أزمة التخطيط في القدس الشرقية تقرير حول ظاهرة البناء «غير المرخص»، (نيسان ٢٠٠٩)، ص ٨.

- ٣٦ جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس، ص ٩٩.
- ٣٧ خماسي، أيديولوجية، ص ٢٧.
- ٣٨ جمعية "بمكوم" (مخططون من أجل حقوق التخطيط الإسرائيلية)، «تقرير: البناء في مصيدة التخطيط: السياسة، التنظيم والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية» [بالعبرية] (٢٠١٤) ص ٥٣.
- ٣٩ جمعية "بمكوم"، «تقرير: البناء...»، ص ٥٣.
- ٤٠ فخر الدين، الفلسطينيون في مصائد التخطيط...، ص ٣١٢.
- ٤١ خماسي، صراع على المسكن...، ص ٨٦.
- ٤٢ يوسف جبارين، التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة، ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٣)، ص ٢٤١.
- ٤٣ أوتشا، «أزمة التخطيط...»، ص ٢.
- ٤٤ جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس...، ص ٤٨.
- ٤٥ بتسليم، «معطيات هدم منازل في القدس الشرقية منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٨، ١٢، ٣١»، ١/١/٢٠١٩: https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east-jerusalem_statistics (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٤٦ فخر الدين، الفلسطينيون في مصائد التخطيط...، ص ٣١٢.
- ٤٧ خماسي، صراع على المسكن...، ص ٧١.
- ٤٨ «رئيس بلدية القدس ينوي إدخال تعديلات على مقومات هدم البيوت»، المركز العربي للتخطيط البديل، ١٧/٢/٢٠١٠ <http://www.ac-ap.org/article/301/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%A5%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D9%84-%D8%A%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%AA> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٤٩ آخر ذكر لعدم هدم بيت يونتان في القدس انظر «إسرائيل تخطط لطرد عشرات العائلات الفلسطينية من القدس»، العربي الجديد، ١٧/١١/٢٠١٦، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/11/17/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٥٠ يفتخائل، ص ١٢٦.
- ٥١ جبارين، التخطيط القومي...، ص ٢٣٢.
- ٥٢ مقتبس في: جبارين، القدس...، ص ٤٩.
- ٥٣ ناصر، ص ٥٣.
- ٥٤ يوبرت لو يون، محاضرة بعنوان «القوة والحرية والتخطيط الديمقراطي- إعادة النظر»، في التخطيط المكاني وحقوق الإنسان، تحرير استير سيفان، «بمكوم»، (٢٠٠٣)، ص ٩.
- ٥٥ سارة هيلم، «سكين كبيرة تعمل في القدس تشريكًا»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩ (صيف ١٩٩٤) ص ١٢٥. https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/4932_0.pdf (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٥٦ هيلم، ص ١٢٥.
- ٥٧ هيلم، ص ١٢٦.
- ٥٨ «بمكوم»، «البناء في مصيدة التخطيط...»، ص ٤٤.
- ٥٩ للمزيد حول الخارطة الهيكلية للقدس انظر لموجز الاعتراض المقدم من «عدالة»، <https://www.adalah.org/ar/content/view/1388> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٦٠ «بمكوم»، «البناء في مصيدة التخطيط...»، ص ٤٤.
- ٦١ موجز الاعتراض المقدم من «عدالة» على مخطط القدس الهيكلية، <https://www.adalah.org/ar/content/view/1388> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩).
- ٦٢ موجز اعتراض «عدالة».
- ٦٣ «بمكوم»، من العام إلى القومي: الحقائق الوطنية في القدس، (٢٠٠٨)، ص ٤.
- ٦٤ يمكوم، من العام...، ص ٥.
- ٦٥ «المصادقة على مخطط «الحديقة الوطنية» في القدس: مصادرة أراضي العيساوية لاسترضاء اليمين المتطرف، ١٩/١١/٢٠١٣، <https://www.adalah.org/ar/content/view/1657> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩).
- ٦٦ للمزيد حول التخطيط في منطقة السواحة والخرائط الهيكلية الخاصة بها مراجعة موقع بلدية القدس، <https://www.jerusalem.muni.il/residents/planningandbuilding/cityplanning/notebook39337/arabasawachra/Pages/default.aspx> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٦٧ موقع بلدية القدس: <https://www.jerusalem.muni.il/residents/planningandbuilding/cityplanning/notebook39337/arabasawachra/Pages/default.aspx>
- ٦٨ «بمكوم»، «البناء في مصيدة التخطيط...»، ص ٣.
- ٦٩ للمزيد حول مخطط منطقة السواحة، الخطة الرئيسية: عرب السواحة- جبل المكبر، [بالعبرية] (٢٠١٧)، أنظروا: <https://www.jerusalem.muni.il/Residents/PlanningandBuilding/CityPlanning/Notebook39337/ArabAsawachra/Documents/ArabAsawachra-1.pdf> (آخر مشاهدة في أيار ٢٠١٩)
- ٧٠ «بمكوم»، «البناء في مصيدة التخطيط...»، ص ٣.
- ٧١ «بمكوم»، «جبل المكبر- عرب السواحة: مسح تخطيطي واتجاهات تخطيط وتطور».
- ٧٢ «بمكوم»، استجلاء الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية: جنوب القدس- منطقة السواحة»، ص ٢.
- ٧٣ حمدان وآخرون، القدس الشرقية، ص ٣٧.
- ٧٤ خماسي، صراع، ص ٨٠.
- ٧٥ يفتخائل، ص ٦٢.
- ٧٦ خماسي، مصفوفة الضبط، ص ٦.
- ٧٧ سكوت بولنز، محاضرة بعنوان «التخطيط وبناء السلام في المدن ذات الصراعات السياسية- بلفاست وجوهانسبورغ ونيقوسيا والقدس»، في التخطيط المكاني وحقوق الإنسان، ص ٤١.

المراجع

العربية

- يفتاحثيل، أورن. الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل / فلسطين. ترجمة سلافة حجاوي. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٢).
- "بمكوم". «من العام إلى القومي: الحقائق الوطنية في القدس». ٢٠٠٨.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا). «أزمة التخطيط في القدس الشرقية تقرير حول ظاهرة البناء «غير المرخص». نيسان ٢٠٠٩.
- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل- «عدالة».
- مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بتسيلم.

الأجنبية

- موقع الحكومة الإسرائيلية.
- موقع بلدية القدس.
- "بمكوم" (مخططون من أجل حقوق التخطيط الإسرائيلية). «تقرير: البناء في مصيدة التخطيط: السياسة، التنظيم والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية». [بالعبرية]. ٢٠١٤.
- معهد القدس لبحوث السياسات (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية سابقاً). «القدس ٢٠١٨- الوضع الحالي واتجاهات التغيير». [بالعبرية] (٢٠١٨).

Veracini, Lorenzo. Settler Colonialism A Theoretical Overview. (London: PALGRAVE MACMILLAN) 2010.

- جبارين، يوسف. التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجيات السيطرة والهيمنة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٦.
- جبارين، يوسف. التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة. ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٣.
- حمدان، هناء، وحسين نعامنة، وسهاد بشارة (إعداد). القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٩.
- خميسي، راسم. «أيدولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان». قضايا إسرائيلية. العدد ٥٤. آب ٢٠١٤.
- خميسي، راسم. صراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس الواقع والمعوقات والاحتياجات والسياسات المطلوبة. القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، ٢٠٠٦.
- خميسي، راسم. «مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس». ورقة مقدمة إلى ندوة «قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. شباط ٢٠١٨.
- زريق، إيليا. «الصهيونية والاستعمار». عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد ٢/٨. ربيع ٢٠١٤.
- س. لوستيك، إيان. «الارتباط المصري ما بين إسرائيل والمعضلة الديموغرافية». قضايا إسرائيلية. العدد ٧١. تشرين الثاني ٢٠١٨.
- سيفان، استير (تحرير). التخطيط المكاني وحقوق الإنسان. «بمكوم». ٢٠٠٣.
- فخر الدين، منير. «الفلسطينيون في مصائد التخطيط العمراني الإسرائيلي». مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. تحرير جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠١٧.
- فوكو، ميشيل. يجب الدفاع عن المجتمع: دروس أُلقيت في «الكوليج دي فرانس» لسنة ٧٦. ترجمة الزواوي بغوره. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. ٢٠٠٣ [١٩٦٧].
- مصالحة، نور. أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦. ط ٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.
- ناصر، قيس. «التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية». قضايا إسرائيلية. العدد ٥٤. آب ٢٠١٤.
- هيلم، سارة. «سكنين كبيرة تعمل في القدس تشريكًا». مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ١٩. صيف ١٩٩٤.
- وايزمان، إيال. أرض جوفاء الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي. ترجمة باسل وطفة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ومدارات للأبحاث والنشر. ٢٠١٧.
- وولف، باتريك. الكولونيالية الإستيطانية واستئصال/ محو السكان. ترجمة داليا طه. مجلة الدراسات الاستعمارية. العدد ٢٠١٢:١. [٢٠٠٦].